

ان صار في ملكي فهو ملك بكذا وكذا او لم ينقد وان تجوز لص لانه
لا غر فيه انتهى **تنبيه** ليس من هذا الباب ما اذا علق شيئا
على حصة الاقرار ولم يرد انشا المحروف **قال** في كتاب الاقرار
من النوار **قال** ابن مخنوع وابن عبد الحكم **و** اذا قال فلان
علي الف درهم ان شاف فلان فهذا باطل شاف فلان او لم يشأ لانه خطر
كما لو قال له علي الف درهم ان تكلم او ان دخل الدار **و** قاله ابن الموار
وقال هو كمن قال فلان مصدق في شي ما دته فذلك لا يلزمه
قال ابن مخنوع وكذلك ان قال ان مطرت السماء او هبت
الريح او دخل فلان الدار فهو باطل في اجماعهم **ولو** قال له علي الف
دين حرمتا عي المصطفى بالمصرقة ففعل في هذه اجارة وهو جائز
انتهي في هذا كله على حجة الاقرار لا يلزمه شي **ولو** كان ذلك على وجه
العبه والمعرف فالظاهر لزومه **وامه** اعلم **خاتمة**
في التنبيه على مسايير حكم فيها بعدم اللزوم لكونها من باب
اسقاط الحق قبل وجوبه او يكون الا التزام فيها بخالف مقتضى
العقد وفيها فصلان **الفصل الاول**
في اسقاط الحق قبل وجوبه ونذكر من ذلك مسايير
المسئلة **الاول** اسقاط الشفعة قبل بيع الشريك **قال**
في كتاب الشفعة من المدونة **و** اذا سلم الشفيع الشفعة بعد البيع
فلا قيام له **ولو** قال المبتاع قبل المشر اشتريه **وقد** سلمت لك
الشفعة **وامه** بدك فله القيام بعد المشر لانه سلم ما لم يجب له
وان سلم بعد المشر على مال اخذه جاز **وان** كان قبل المشر باطل **ورد**
المال

فوقه اسقاط الحق قبل
وجوبه